

١٢١٦
قرار رقم () لسنة ٢٠١٩

بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٤

بشأن تعديل المواد ارقام (٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٤٣)

من النظام الأساسي لشركة جى اى جى للتأمين - مصر (ش.م.م)

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار الهيئة رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٤ بتسجيل شركة أكتوبر للتأمين (ش.م.م) بسجل شركات التأمين وإعادة التأمين بالهيئة تحت رقم (٩) ،

وعلى قرار الهيئة رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٣ بتعديل اسم الشركة ليصبح المستثمرون المتحدون للتأمين (ش.م.م)،

وعلى قرار الهيئة رقم (٣٤١) لسنة ٢٠١٣ بتعديل اسم الشركة ليصبح المجموعة العربية المصرية للتأمين AMIG ،

وعلى موافقة الهيئة الصادرة بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١ بتعديل اسم الشركة ليصبح المجموعة العربية المصرية للتأمين (GIG) ،

وعلى قرار الهيئة رقم (١٤٢٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل اسم الشركة ليصبح جى اى جى للتأمين - مصر ،

وعلى الطلب المقدم من الشركة بتعديل المواد ارقام (٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٤٣) من النظام الأساسي لها،

وعلى قرار السيد الدكتور رئيس الهيئة رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتفويض السيد المستشار / رضا عبد المعطي في اعتماد مذكرات الدراسة المعدة بمعرفة القطاعات والإدارات المشاورة في المادة الأولى من القرار واعتماد القرارات الصادرة منها.

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص المعدة في هذا الشأن.

قرار

المادة (١): يستبدل بنصوص المواد ارقام (٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٤٣) من النظام الأساسي لشركة جى اى جى للتأمين - مصر النصوص التالية:-



مادة (٧):

يتكون رأس مال الشركة من (ثلاث ملايين) سهم إسمي، وتوزيع رأس المال على المساهمين كالتالي:

نسبة المشاركة	العملة التي تم الوفاء بها	القيمة الاسمية بالجنيه	عدد الأسهم	الاسم والجنسية
٩٩ %	جنيه مصري	٢٩٧٠٠٠٠٠ جم	٢٩٧٠٠٠٠ سهم	١- مجموعة الخليج للتأمين (ش-م-ك)
٠,٨٥٣١ %	جنيه مصري	٢٥٥٩٢٠٠ جم	٢٥٥٩٢ سهم	٢- بنك قناة السويس (ش-م-م) - مصري
٠,٠٣٨٣ %	جنيه مصري	١١٤٨٠٠ جم	١١٤٨ سهم	٣- طاهر ركنى حسن طاهر - مصري
٠,٠٣٣٦ %	جنيه مصري	١٠١٠٠٠ جم	١٠١٠ سهم	٤- مدوح عبد الحميد محمود الوسيلى - مصري
٠,٠٣٣٦ %	جنيه مصري	١٠١٠٠٠ جم	١٠١٠ سهم	٥- أحمد محمد أحمد العجوز - مصري
٠,٠٤١٤ %	جنيه مصري	١٢٤٠٠٠ جم	١٢٤٠ سهم	٦- جيهان محمد طه عبد الباسط - مصرية
١٠٠ %	جنيه مصري	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم	الإجمالي

ونسبة مشاركة المصريين (١٠%) ورأس المال مسدد بالكامل طبقاً للثابت بالسجل التجاري.

مادة (٢٢):

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (خمسة) أعضاء على الأقل ومن (عشرة) أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة. ويشترط أن يكون من بينهم عضوين (على الأقل) من ذوي الخبرة في مجال التأمين، على أن يكون أحدهم هو القائم بأعمال الإدارة التنفيذية. ويراعى أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبهم في رأس المال وبما لا يجاوز مقعداً بمجلس الإدارة لكل (١٠%) ، ويجوز أن يتعدد ممثلي الشخص الاعتباري في مجلس الإدارة .

مادة (٢٣):

يُعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات باستثناء أول مجلس، حيث يكون تعيينه لمدة خمس سنوات، ويجوز تجديد عضوية عضو مجلس الإدارة الذى إنتهت مدته لمدة أو مدد أخرى ، ولا يخل ذلك بحق الشخص الاعتباري في استبدال من يمثله في المجلس على النحو المبين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

مادة (٢٤):

يشترط في عضو مجلس الإدارة:

(أ) ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مُخلّة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

(ب) ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

(ج) ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية.



وتلتزم الشركة بإبلاغ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرارات التي تصدر بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والقائمين بالإدارة التنفيذية وجميع البيانات المتعلقة بهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها.

مادة (٢٩):

لا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل وبشرط أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين، ويراعى عند احتساب النصاب القانوني لصحة انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة تعدد ممثلي الشخص الاعتباري بتعدد حضور ممثليه في المجلس. ولعضو مجلس الإدارة عند الضرورة أن ينوب عنه أحد زملائه، بشرط أن تكون الإنابة مكتوبة ومُصدقة عليها من رئيس المجلس، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان.

مادة (٤٣):

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول، وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول. ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حُدِدَ فيها موعد الاجتماع الثاني. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم المُمثلة فيه. وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم المُمثلة في الاجتماع. وإذا تعلق القرار بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، فيتم استخدام طريقة التصويت التراكمي طبقاً للضوابط المقررة بالمادة (٢٤٠ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

المادة (٢): ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

نائب رئيس الهيئة
الاستشاري رضا عبد المعطي



٤٦٠٧٦